نعمل على تعزيز مستويات الأمن للارتقاء بحماية العملاء وزيادة القدرة على المنافسة بين البنوك الرائدة

أنطوان ضاهر: «الخليج» يسير على الطريق الصحيح ليصبح بنك المستقبل

■ البنك بدأ 2021 بشكل إيجابي على الرغم من التحديات المستمرة نتيجة «كورونا»

■ لا تزال محفظتنا تحظى بارتفاع جودتها مع استمرار انخفاض تكلفة الائتمان

أنطوان ضاهر

دلال الدوسري

عقد بنك الخليج مؤتمرا افتراضيا للمحللين، لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك خلال الربع الأول من العام، بمشاركة كل من الرئيس التنفيذي أنطوان ضاهر، ورئيس المديرين الماليين ديقيد تشالينور، في حين أدارت الحوار رئيسة علاقات المستثمرين دلال الدوسري.

وخلال العرض المرئي الذي قدمه البنك للمحللين، استعرض أنطوان ضاهر بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية في الكويت للأشهر الثلاثة الأولى من 2021، حيث قال: «لقد بدأنا العام بارتفاع جديد في وتيرة حالات الإصابة بڤيروس كورونا والوفيات اليومية.. وعلى الرغم من التحديات المستمرة التي ما زلنا نواجهها نتيجة للجائحة، فقد بدأ بنك الخليج سنة 2021 بشكل إيجابي، محققا زيادة 39٪ في صافي الربح للربع الأول، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. واستطعنا أن نحقق النمو في أعمالنا في كل من قطاعي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، ولا تزال محفظتنا تحظى بارتفاع جودتها مع استمرار انخفاض تكلفة الائتمان».

التحول الرقمي

وأضاف ضاهر أن بنك الخليج بصدد التحويل الرقمي لمعظم أنشطة البنك الرئيسية بحيث يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة وتعزيز أداء البنك وتقوية الضوابط العامة للبنك. كما يتوقع أن تؤدي التعزيزات التكنولوجية إلى تسهيل سير العمليات لكل من العملاء والبنك، كما يقوم الفريق على نحو متواصل بتعزيز مستويات الأمن بهدف الارتقاء بحماية عملاء بنك الخليج وزيادة القدرة على المنافسة بين البنوك الرائدة، مشيرا إلى أن «الخليج» يسير على الطريق الصحيح ليصبح بنك المستقبل.

قاعدة صلبة

وذكر ضاهر أنه رغم استمرار الصعوبات التي يواجهها بنك الخليج، فقد استطاع بناء قاعدة صلبة لمواصلة مواجهة تلك الأوضاع الصعبة، مع دعم احتياجات النمو لعملائه.

ولخص ضاهر نتائج بنك الخليج للربع الأول لسنة 2021 في خمس نقاط أساسية:

1ـ شهد صافي الربح نموا بواقع 39٪ للربع الأول من 2021، ليبلغ 12 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 8,6 ملايين دينار في الربع الأول من 2020.

2ـ بلغت الإيرادات التشغيلية 41,5 مليون دينار للربع الأول من 2021، أي بنمو 8٪ مقارنة بالربع الأول من 2020. وجاء هذا النمو مدفوعا بشكل أساسي بانخفاض كبير في تكلفة الأموال، التي تجاوزت الانخفاض في إيرادات الفوائد.

3ـ ظلت جودة الموجودات بالبنك على قوتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1,5٪ بالربع الأول من 2021، دون تغيير عن النسبة المسجلة في السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك يحتفظ البنك بمخصصات كبيرة مع نسبة تغطية 419٪.

4ـ لا تزال الحدود الدنيا الرقابية لرأس المال التي تم تخفيضها في 2020 باقية على ما هي عليه من تخفيض، ما أتاح للبنك بالحصول على مصدات إضافية فوق تلك الحدود الدنيا، حيث إن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لها مصدة بمقدار 485 نقطة أساس (14,3٪ مقابل 9,5٪) ولمعدل كفاية رأس المال مصدة بمقدار 621 نقطة أساس (17,7٪ مقابل 11,5٪).

5ـ حافظ البنك على تصنيفاته في المرتبة «A» من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى.

مركز مالي قوي

استعرض ديڤيد شالينور الميزانية العمومية لبنك الخليج، وكيف تحركت بنودها من 31 مارس 2020 إلى 31 مارس 2021. كما تناول مزيج الموجودات وكيف تغير على مدى الاثني عشر شهرا الماضية.

وقال: «على مدى الاثني عشر شهرا الماضية، انخفض مجموع الموجودات في مصرفنا بمقدار 161 مليون دينار أي بنسبة 3٪، ليبلغ 6,3 مليارات دينار مقارنة بمقدار 6,4 مليار دينار في السنة السابقة. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض بمقدار 77 مليون دينار أو 5٪ في الموجودات السائلة والانخفاض بمبلغ 57 مليون دينار أو1٪ في صافي القروض. إلا أنه عند المقارنة على أساس منذ بداية السنة وحتى تاريخه، شهد صافي القروض نموا بـ 103 مليون دينار أي 2٪ وشهد إجمالي الموجودات نموا بمقدار 159 مليون دينار أي 3٪، مما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل عام. وفيما يتعلق بالمكونات الرئيسية لإجمالي الموجودات، نرى أن المزيج لم يتغير بصورة تذكر عما كان عليه من عام مضى».

وحول تمويل البنك، قال شالينور ان معظمه يأتي من المستحق للبنوك، والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء. ونتيجة لنمو ودائع العملاء في بنك الخليج واستقطاب المزيج من التمويل المصرفي قصير الأجل، فقد تمكن البنك من خفض مزيج الودائع الذي يأتي من المؤسسات المالية. وقد ازدادت نسبة القروض غير المنتظمة في البنك من 1,1٪ في نهاية ديسمبر 2020 إلى 1,5٪ في نهاية 2021 وتجاوزت نسبة التغطية 400٪، لتصل إلى 419٪ في نهاية مارس 2021.

إدارة مالية حصيفة

وذكر شالينور أنه كما في 31 مارس بلغ إجمالي المخصصات في بنك الخليج 293 مليون دينار بينما المطلوب وفقا للمعيار المحاسبي رقم 9 هو مبلغ 197 دينار، مما أتاح لنا تجنيب ما قيمته 96 مليون دينار من مخصصات فائضة، تفوق إجمالي المخصصات بمقدار 33٪.

وينقسم إجمالي المخصصات البالغ 293 مليون دينار كما في 31 مارس 2021 إلى قسمين، أحدهما «المخصصات للتسهيلات النقدية»، والتي بلغت 276 مليون دينار و17 مليون دينار كمخصصات للتسهيلات غير النقدية، والمتضمنة في «المطلوبات الأخرى» في الميزانية العمومية لبنك الخليج.

وتعد مراحل القروض في بنك الخليج مستقرة بشكل معتدل، مع تحرك قروض المرحلة الأولى من 90,6٪ كما في 31 مارس 2020 إلى 92,5٪ في 31 مارس 2021، بينما تحركت المرحلة الثانية من 7,9٪ إلى 5,9٪، أما المرحلة الثالثة فقد ظلت كما هي بنسبة 1,6٪ لنفس الفترات.

وحول تكوين مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار المحاسبي رقم 9، ذكر شالينور أنه بلغت المرحلة الأولى 21٪ كما في 31 مارس 2021، بعد أن كانت 17٪ منذ عام مضى. أما المرحلة الثانية فتشهد انخفاضا من 51٪ منذ عام مضى إلى 40٪ في أحدث ربع سنة، بينما بلغت المرحلة الثالثة 40٪ مقارنة بنسبة 33٪ منذ عام مضى.

وأوضح أن تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار المحاسبي رقم 9 بالنسبة لإجمالي القروض والالتزامات الطارئة كما في 31 مارس 2021 كانت 0,6٪ للمرحلة الأولى، و19,5٪ للمرحلة الثانية، و85٪ للمرحلة الثالثة. إلا أن إجمالي التغطية يعتبر أعلى بكثير، حيث إن لدينا مخصصات بلغت 96 مليون دينار فوق المطلوب بموجب المعيار المحاسبي رقم 9، والبالغ 197 مليون دينار.

وقال: النسب الرأسمالية الرقابية لمصرفنا كما في 31 مارس 2021 ظلت أعلى بكثير من الحد الأدنى الحالي لكل من النسبتين والحدود الدنيا التي كانت سائدة ما قبل جائحة كورونا. كما بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14,3٪ أي أعلى بمقدار 485 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي البالغة نسبته 9,5٪ و235 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي السائد قبل الجائحة، ونسبته 12٪. وبلغ معدل كفاية رأس المال لمصرفنا 17,7٪ أي أعلى بمقدار 621 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي والبالغ نسبته 11,5٪ و371 نقطة أساس أعلى من الحدود الدنيا الرقابية السائدة قبل الجائحة والبالغة نسبتها 14٪.

أما الموجودات الموزونة بالمخاطر، فقد هبطت بما يقارب 4٪ ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى الانخفاض في إجمالي قروض العملاء في البنك مدفوعا بمحفظة القروض للشركات وبيع حوالي 106,8 ملايين دينار من أسهم الخزينة منذ مارس 2020، مما ساهم بشكل إيجابي في تحقيق كلتا النسبتين الرأسماليتين. ويتبين أن نسبة الرافعة المالية لمصرفنا كما في 31 مارس 2021 بلغت 9,4٪، أي أعلى من 8,6٪ لنفس الفترة من السنة الماضية، وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغة 3٪.

وحول نسب السيولة الرئيسية، ذكر شالينور أن متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية بلغت 278٪ كما في 31 مارس 2021، ونسبة صافي التمويل المستقر بلغت 110٪ لنفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن كلتا النسبتين لاتزالان أعلى من حدودهما الدنيا الجديدة البالغة 80٪ والحدود ما قبل جائحة كورونا والبالغة 100٪.

فقرة الأسئلة والأجوبة

بعد العرض الذي قدمته الإدارة حول أداء بنك الخليج خلال الربع الأول من 2021، فتح المجال لاستقبال أسئلة المشاركين عن طريق المكالمة الافتراضية. وأدارت دلال الدوسري، رئيسة علاقات المستثمرين في بنك الخليج، جلسة الأسئلة والأجوبة.

وبالرد على سؤال حول اتجاه صافي هامش الفائدة، قال شالينور: «ظل صافي هامش الفائدة مستقرا إلى حد كبير بنحو 2,1٪ للأرباع الأربعة الماضية. وقد شهدنا اتجاها للتحسن في صافي إيرادات الفوائد في نفس الفترة بسبب استمرار الانخفاض في تكلفة الأموال والذي فاق الانخفاض في إيرادات الفوائد. وهذا الانخفاض في تكلفة الأموال جاء بشكل أساسي بسبب تخفيض التسعير لمطلوباتنا، واستمرار انخفاض متطلبات السيولة الرقابية واستقرار في مستوى الحسابات الجارية وحسابات التوفير. وأثناء المضي قدما إلى الأمام، نرى بعض الضغوط على العوائد على الموجودات».

وعند سؤاله عن أسباب نمو القروض، قال: «شهدنا في 2020 انخفاض محفظة القروض بنسبة 3٪ لسائر السنة مدفوعا بشريحة الخدمات المصرفية للشركات. إلا أننا عدنا إلى النمو الإيجابي للقروض في الربع الأول، حيث شهدنا نموا بنسبة تكاد تصل إلى 3٪. وجاء ذلك النمو مدفوعا بشريحتي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات. ومع المضي قدما إلى المستقبل، سننظر في زيادة حصتنا من السوق في الأسواق المستهدفة تماشيا مع استراتيجيتنا».

وحول سؤاله عن المعدل الطبيعي الذي ينبغي توقعه بالنسبة للمصروفات التشغيلية للأرباع القادمة في 2021، وعن المنح الحكومية لدعم مصروفات الموظفين في الربع الأول من 2021، قال: أبدأ بالدعم للموظفين. انتهت منحة المصروفات المقدمة من الحكومة في الربع الرابع من 2020. وفي هذه المرحلة، ليس لدينا أي رؤية ما إذا كانت ستبدأ مرة أخرى أم لا. وعن المصروفات التشغيلية، فكما تعلمون، كانت 2020 سنة استثنائية، حيث واجهنا خلالها التباطؤ الاقتصادي وتلقينا دعما للموظفين من الحكومة، وساهم كل من الحدثين في تخفيض مصروفاتنا التشغيلية. وبالانتقال إلى الربع الأول من 2021، نجد أن المصروفات التشغيلية في الربع الأول تأثرت بدورة الأداء السنوي للموظفين وبعض المصروفات العابرة. ومع ذلك، رأينا انتعاشا طفيفا في الأنشطة الاقتصادية وسنظل نستثمر في بعض فئات التكلفة لتنمية شرائح الأعمال لدى مصرفنا ورحلة التحول الرقمي تماشيا مع استراتيجيتنا.

وعند سؤاله هل جاءت الحركة بين مراحل القروض في بنك الخليج مدفوعة بشريحة القروض للشركات أو القروض الاستهلاكية؟ وهل تحتاجون إلى وضع مخصصات إضافية للخسائر الائتمانية المتوقعة جراء ذلك؟ أجاب قائلا: «من الربع الأول لسنة 2021، طلب بنك الكويت المركزي من جميع البنوك الإفصاح عن إجمالي مراحل القروض وذلك لتحقيق درجة أعلى من الشفافية. وقد رأينا أن المرحلة الأولى قد ارتفعت من 90,6٪ في الربع الأول من 2020 إلى 92,5٪ في الربع الأول من 2021، وهو أمر إيجابي. كما توضح المرحلة الثانية اتجاها إيجابيا أيضا، بانخفاض من 7,9٪ في الربع الأول من 2020 إلى 5,9٪ في الربع الأول من 2021. أما المرحلة الثالثة فقد تحركت بصورة طفيفة إلى أعلى، من 1,5٪ إلى 1,6٪ على أساس سنوي، وجاء ذلك مدفوعا بشكل أساسي بشريحة القروض الاستهلاكية بعد إنهاء فترة التأجيل. إلا أن المرحلة الثالثة بشكل عام تظل منخفضة ولكن مغطاة بشكل جيد وأقل من متوسط القطاع المصرفي».

وبالنسبة للسؤال حول التشكيل الجديد للقروض غير المنتظمة، قال: «جاء التشكيل الجديد للقروض غير المنتظمة في الربع الأول مدفوعا بشكل أساسي بشريحة القروض الاستهلاكية نتيجة لانتهاء برنامج التأجيل في نهاية سبتمبر 2020. إلا أننا شهدنا انخفاض ذلك التشكيل خلال الربع الحالي. وبالنسبة للعملاء الكويتيين، هناك برنامج تأجيل آخر لمدة 6 أشهر تم اعتماده من البرلمان. أما على جانب القروض للشركات، فإن غالبية الزيادة التي شهدناها في فئة «المستحقة ولم تفقد القيمة» في نهاية السنة قد انتقلت لتعود إلى فئة (لم تستحق ولم تفقد القيمة)، وهو نبأ إيجابي».

كما تم توجيه سؤال حول البرنامج الجديد لتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية لمدة 6 أشهر إضافية، أجاب ضاهر: «الفرق الأساسي بين برنامجي التأجيل هو أنه في البرنامج الأول تحملت البنوك التكلفة من خلال خسارة التعديل ولكن هذه المرة سوف تتحمل الحكومة التكلفة رغم أن الآلية الدقيقة لكيفية إجراء التعويض لم يتم الإفصاح عنها في هذه المرحلة. أيضا، يتوافر البرنامج الثاني للكويتيين فقط. وبشكل عام، نرى ذلك كتطور إيجابي لشريحة القروض الاستهلاكية كما ستنعكس بالمنفعة في بناء أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالبنوك».

استراتيجية جديدة لـ 5 سنوات

أعلن أنطوان ضاهر عن إطلاق استراتيجية بنك الخليج للسنوات الخمس المقبلة، والتي تركز على العناصر التالية:

- تعزيز النمو في قطاع الخدمات المصرفية للشركات من خلال زيادة عروض الخدمات والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة حصة البنك من السوق في مجال الخدمات المصرفية الشخصية، واستهداف شريحتي الشباب والعملاء من ذوي الملاءة المالية المرتفعة.
- تطوير المنصات المصرفية الرقمية للبنك بهدف زيادة القدرة على المنافسة في القطاع المصرفي.

أوضاع السيولة.. إيجابية

تناول ديڤيد شالينور البيانات المالية للربع الأول من 2021 بمزيد من التفاصيل، حيث ذكر أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 12,8 مليون دينار أو 22٪، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى إعادة تسعير الموجودات ومنح قروض جديدة بسعر فائدة أقل إثر قيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020. وقال إن النبأ السار يتمثل في أن أوضاع السيولة بقيت إيجابية مع استمرار إعادة تسعير الودائع الثابتة بأسعار فائدة أقل. ونتيجة لذلك استمرت مصروفات الفوائد في بنك الخليج في الانخفاض على أساس ربع سنوي بدءا من الربع الأول لسنة 2020. وقد انخفضت مصروفات الفوائد بمقدار 16,5 مليون دينار، أي بنسبة 57٪، من 29,1 مليون دينار في الربع الأول من 2020 إلى 12,6 مليون دينار في الربع الأول من 2021.

وأضاف شالينور أن الإيرادات التشغيلية شهدت نموا 8٪ إلى 41,5 مليون دينار، مقارنة بمقدار 38,3 مليون دينار في الربع الأول من 2020، وذلك نتيجة للانخفاض في مصروفات الفوائد بأكثر من الانخفاض في إيرادات الفوائد. كما يتضح أن المصروفات التشغيلية قد ارتفعت بمقدار 1,7 مليون دينار، أي 9٪ على أساس سنوي. ولايزال البنك يستثمر في نشاطه مع التركيز على استراتيجية التحول الرقمي أثناء المضي قدما نحو المستقبل.

وذكر أن تكاليف الائتمان قد ازدادت بصورة طفيفة من 7,3 ملايين دينار في الربع الأول من 2020 إلى 8,3 ملايين دينار في الربع الأول من 2021.

عمومية الشركة أقرت توزيع 10 فلوس نقداً

صفقة الاستحواذ الأكبر في الشرق الأوسط للعام 2021

القطان: «الشعيبة الصناعية» ملتزمة بتحقيق أهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وتنمية أرباحها

بدر القطان

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الشعيبة الصناعية بدر القطان ان النتائج المالية السنوية الخاصة بالشركة للعام الماضي 2020 أظهرت قوة ومتانة مركزها المالي وجودة استثماراتها وكفاءة تشغيلها.

حديث القطان جاء على هامش الجمعية العمومية التي انعقدت أمس، حيث أقرت توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 10 فلوس للسهم الواحد وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 15 يوم عمل من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العامة ويتم توزيعها على المساهمين بعد 5 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة.

وأوضح القطان ان الشركة ملتزمة بالمضي قدما في تحقيق الأهداف من خلال خطوات ثابتة ومدروسة تهدف الى تعظيم حقوق المساهمين وتنمية الأرباح.

وقال القطان إن العام 2020 كان امتدادا للنهج الصحيح الذي تسير عليه الشركة بفضل جهود أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الشركة، لافتا إلى أنه على الرغم من تراجع البيئة التشغيلية المحلية وضعف النشاط الاقتصادي إقليميا وعالميا بسبب جائحة «كورونا» إلا أن «الشعيبة الصناعية» بذلت قصارى جهدها للحفاظ على إنجازاتها.

وحول الأداء المالي للشركة، أفاد القطان بأن العام الماضي شهد أداء مميزا للشركة من خلال تحقيق أفضل معدل في مجمل الربح التشغيلي حيث بلغت مبيعات الشركة المجمعة 12,2 مليون دينار مقارنة بمبيعات بلغت 14,8 مليون دينار للعام 2019.

وتابع أن الربح التشغيلي للشركة بلغ 2,3 مليون دينار مقارنة بمبلغ 1,7 مليون دينار أي للعام السابق أي بمعدل نسبة نمو وقدرة 37,5٪ عن 2019 في ظل المنافسة الشديدة داخل وخارج الكويت وارتفاع أسعار الورق التدريجي عالميا.

وعن صافي أرباح الشركة في السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 أفاد القطان بأنها بلغت 1,02 مليون دينار يعادل 10,3 فلوس للسهم مقارنة بالعام السابق عندما بلغت 319,3 ألف دينار أي بواقع 3,2 فلوس للسهم وبمعدل نمو 221٪ عن 2019، علما ان القيمة الدفترية للسهم هي 183,6 فلسا للسهم الواحد لعام 2020 مقارنة بـ 178 فلسا للسهم الواحد للعام السابق.

وأفاد بأن إجمالي الموجودات بلغ 22,4 مليون دينار مقارنة بنفس العام السابق، حيث كانت 22,9 مليون دينار، فيما أشار إلى أن حقوق المساهمين بلغت 18,2 مليون دينار مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق البالغة 17,7 مليون دينار أي بنسبة نمو 3٪ عن العام السابق.

وكشف القطان عن إنتاج الشركة وتصنيعها لـ 24,425 طنا خلال العام الماضي، ومن جهة أخرى فمازالت الصادرات تمثل ما يعادل 63٪ من مجموع مبيعات الشركة خلال 2020.

«ميسان» مستشاراً لأجيليتي في صفقة بيع «الخدمات اللوجيستية»

بدر الجيعان

قدم كل من مكتب ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية ومكتب ليثام أند واتكنز المشورة القانونية لشركة أجيليتي للمخازن العمومية بشأن بيع خدماتها اللوجيستية العالمية المتكاملة.

ويعتبر نشاط الخدمات اللوجستية العالمية المتكاملة في شركة أجيليتي، والمعروف بـ ج أي أل (GIL)، أحد أفضل الأنشطة عالميا، من حيث الشحن والخدمات اللوجستية التعاقدية. وقد تضمن النشاط خدمات الشحن البحري والجوي والبري والتخزين والتوزيع وخدمات سلسلة الإمداد المتكاملة في أكثر من 100 دولة حول العالم، بالإضافة إلى الحلول المتخصصة للمشاريع، والنفط والغاز، والمواد الكيميائية، والخدمات اللوجستية المعارض والفعاليات.

في هذا السياق، تم إبرام اتفاقية ملزمة بتاريخ 27 أبريل 2021 لتنفيذ عملية البيع مع شركة دي أس في بانالبينا، وهي شركة دنماركية تضم أكثر من 56 ألف موظف في أكثر من 80 دولة حول العالم. وتبلغ القيمة السوقية في هذه الصفقة 4,1 مليارات دولار، اذ ستجعل من أجيليتي المساهم الرئيسي الثاني في رأسمال شركة دي أس في بانالبينا، والتي هي بدورها ستحقق جنبا إلى جنب مع نشاط الخدمات اللوجستية العالمية المتكاملة إيرادات مجمعة قيمتها 142 مليار كراون دانمركي تقريبا وحجم موظفين مجمع من أكثر من 70 ألف موظف حول العالم. فضلا عن ذلك، تعتبر هذه الصفقة واحدة من أكبر صفقات الدمج والاستحواذ الخاصة في المنطقة. ويعمل فريق ميسان، بقيادة الشريك الرئيسي بدر الجيعان المختص في عمليات الاندماج والاستحواذ، على تقديم المشورة حول كافة الجوانب القانونية للصفقة، بالتعاون مع شركة ليثام أند واتكنز، بقيادة شريك الاندماج والاستحواذ، مايكل بوند.

وتشتمل الصفقة على جوانب الاندماج والاستحواذ الخاصة في الكويت، فضلا عن جوانب أسواق المال في الكويت، وعمليات الاندماج والاستحواذ العامة في الدنمارك، بما أن شركة دي أس في بانالبينا شركة مدرجة في بورصة كوبنهاغن.

وعلق طارق سلطان، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لأجيليتي قائلا: «استفدنا بشكل كبير من مستشارنا القانوني في مكتب ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية وشركة ليثام أند واتكنز من خبراتهما ودعمهما اللامحدود منذ بداية الصفقة، وقد زودنا فريقهما طوال العملية بمشورة رشيدة تتميز بمستوى عال من التخصص وتضمن قانونية العمليات التجارية».

من جهته، قال بدر الجيعان: «لقد سررنا بدعم أجيليتي منذ الأيام الأولى التي أصبحت فيها شركة رائدة عالميا، وذلك من عمليات الاستحواذ على شركة جيولوجيستك في 2007، وشركتي ترانس أوسيانك وترانس لينك في 2006، حيث كان طارق سلطان صاحب الرؤية وراء استراتيجية النمو الهائل.